إقامة الحياة الإسلامية والحكم الإسلامي(*)

إنّ ما تهدف إليه حركاتنا الإسلامية من إقامة (الحكم الإسلامي) يجعلنا أمام قضيتين متلازمتين لا تنفكّ إحـــداهما عن الأخرى :

أ- أن نصل إلى السلطة

ب- أن نحقق الإسلام عن طريقها

ووصولنا إلى السلطة دون القدرة على تحقيق الإسلام عن طريقها يظهرنا بمظهر الانتهازيين الوصوليين ، ويـــصمنا بالعجز ، ويخيب فينا الأمل ، ولا يحقق ما هدفنا إليه

كيف نحقق الإسلام عن طريق السلطة ؟

إنّ أداتنا الرئيسية لتحقيق الإسلام عن طريق السلطة هي ما نعد لذلك من الرجال والأجهزة والمخططات ، ومـــا تعطيه السلطة نفسها من وسائل وإمكانات

أما كيف نعدُّ الرجال والأجهزة والمخططات فذلك يكون بتطوير إمكانات شبابنا على حـــسب اختـــصاصاتهم ليكونوا قادة الحركة الإسلامية وقادة البلاد في مجال هذه الاختصاصات ، وعمادُنا في ذلك بالدرجـــة الأولى شـــبابنا المتخرجون أو الأعداد المختارة لهذه المهمة منهم . فالمتخرجون من شبابنا يوزعون على حسب اختصاصاتهم ، وعلى حسب وزارات الدولة ومجالات العمل فيها قدر الحاجة والإمكان ، فيكون منهم قسم يضم المختـــصين بالاقتـــصاد ويقابل هذا القسم وزارة الاقتصاد ، وقسم يضم المختصين بالقانون ويقابل وزارة العدل ، وقسم يـــضم المختـــصين بالطب ويقابل وزارة الصحة .. إلخ

ولنأخذ مثلاً لذلك شبابنا المختصين بالاقتصاد ، إنهم أو المختارين لهذه المهمة منهم يشكلون الحلقة الاقتـــصادية ، التي يكون من برنامجها الخاص بها -بالإضافة إلى البرنامج التربوي والثقافي المشترك بينها وبين غيرها ، وإلى مهماتهـــا التنظيمية والعملية :

١- متابعة نموها العلمي ودراساتها الاقتصادية ، واتصالها بما يستجد من مشكلات وآراء

٢- أن تكون لها دراسة إسلامية موازية تساعدها على وضع حلول إسلامية للمشكلات الاقتصادية ، وتمكنها من تخطيط اقتصادي إسلامي على مستوى العصر وحاجات العصر

٣- استيعاب الجهد الإسلامي السابق في هذا الميدان وتطويره وتقويمه والوصول به إلى المدى المطلوب

٤- تخصص كل فرد أو أفراد من المجموعة بموضوع يحتاج إلى الدراسة والجلاء ، أو مشكلة تفتقر إلى الحل بحيث يكُون الأخ على الزمن مرجعه المختص ، ويصل فيه إلى النتيجة المتوخاة .

٥- دراسة واقع البلاد الاقتصادي وسياستها الاقتصادية القائمة والكشف عما فيها مــن الخلــل ، والتخطــيط لمستقبل البلاد الاقتصادي في ضوء أهدافنا وفي إطار العالم الذي نعيش فيه

٦- أن يُعَرَّف الناس بالنظام الاقتصادي في الإسلام ويُكشَفَ لهم بالمقارنة عن مزاياه وتفوقه على سواه ، ويُبَــيَّن بقوة ووضوح أنه السبيل الأقوم لنا ولما ننشد من عدالة أو من تقدم وازدهار ، وذلك عن طريق المجــلات والكتــب والأحاديث والمحاضرات

وهذه المجموعة من المختصين بالاقتصاد هي جهازنا الاقتصادي الفني ، وهي التي ستتولى إذا وصلنا إلى الــسلطة أمور وزارة الاقتصاد ، وتطبيق المهنج الاقتصادي الإسلامي ، كما تتولى قبــل الوصــول إلى الــسلطة في حــدود اختصاصها التمهيد لذلك ، والإسهام في إبراز معالم الحياة الإسلامية ، وحفز الناس إليها بالقدوة والدعوة والحجــة والإقناع

وما قلناه عن إخواننا المختصين بالاقتصاد على سبيل المثال ، يمكن أن يقال عن إخواننا في بقية الاختصاصات على حسب اختلاف المهمات والمجالات

ملاحظة :

إنّ عنايتنا بتطوير إمكانات الشباب المسلمين على حسب اختصاصاتهم يجب أن تبدأ في وقت مبكر ، فكما نعنى بوصل ناشئتنا وشبابنا بالله تعالى ، وبأخذهم بالسلوك الإسلامي ، وبتعريفهم بمعالم الإسلام الكبرى ، وبتوثيق أواصر بعضهم ببعض ، وبربطهم بقيادتهم ، وبتنظيم نشاطهم لدعوتهم ، علينا أن نعنى باكتــشاف اســتعداداتهم العلميــة والفكرية والعملية ، لتغذيتها وتنميتها وتوجيههم في طريقها ، لنصل بهم إلى التفوق في مضمارها أثناء الدراسة الثانوية والجامعية وبعد التخرج .. وبذلك تكون إلينا قيادة البلاد الفكرية والعلمية مما لا بد منه -مع سواه- لإنجاح دعوتنــا وتحقيق رسالتنا وإحداث إنقلابنا الجذري الذي ننشد ، وبذلك أيضاً نتيح لشبابنا فرص الاســتفادة مــن البعثــات والمسابقات ، ونمهّد لهم الطريق إلى المناصب الحساسة -التي لا يتعارض وجودهم فيها مع الإســلام- وإلى مراكــز الإشعاع والقيادة الفكرية والعلمية في الجامعة وغيرها

جمعيات الدراسات :

هي جمعيات يمكن أن تكون مكملة لعمل الحركات الإسلامية الداخلي ، والغرض مها هو تنظيم التعاون العلمي والفكري بين الشباب المختصين المنتظمين في حركة ، وبين أصحاب الاختصاص من الإسلاميين الذين لا يمكن أن يتم التعاون معهم داخل الحركة مع فائدة هذا التعاون ، وضرورة الاستفادة من طاقاتهم العلمية والفكرية وتوجيهها ودفعها في طريق الإثمار . كما أن هذه الجمعيات تستطيع في حدود متفاوتة ، بمظهرها العلني الرسمي ، ووجهها العلمي والثقافي ، أن تنظم التعاون مع قادة الفكر الإسلامي من العلماء والمفكرين في كل مكان ، في دراسة بعض الموضوعات ، وإنارة الطريق في كثير من الأمور

وهكذا فإننا عن طريق أقسام المتخرجين ، وعن طريق جمعيات الدراسات -أو ما يمكن أن يقوم مقامها- نتوصل إلى ثلاثة أمور :

١- تكوين الرجال والأجهزة على نطاق منظم واسع للمستقبل

٢- الاستفادة الراهنة ممن بلغوا مرتبة النضج والعطاء في معالجة المشكلات ، وفي مساعدة السائرين في الطريق من علماء المستقبل

٣- الوصول على الزمن إلى التخطيط الإسلامي المنشود النظري والعملي لكل جوانب الحياة

والذي نود أن نشير إليه هنا هو أننا بهذه الصورة التي قدمناها نحل مشكلة التخطيط حلاً جذريا .. لأننا في بلادنا لا نفتقر فقط إلى مخططات إسلامية لحياتنا ، بل المشكلة أعمق من ذلك ، إننا نفتقر أيضاً إلى ما هو أسبق من المخططات ، وما لا توجد إلاّ بوجوده المخططات .. نفتقر إلى الرجال المؤهلين للتخطيط الإسلامي على مستوى العصر وحاجات العصر ، وإلى الأجهزة المكافئة للمهمة

وما قدمناه هنا يكوِّن لنا الرجال والأجهزة ، أي يكوِّن لنا الأداة الحية النامية التي تستطيع أن تستجيب دائماً استجابة إسلامية حية واعية لكل حاجات الحياة ومتطلباتها ، والتي تستطيع أن تواجه مواجهة إسلامية واعية كل ما يجدّ في بلادنا وعالمنا من تطورات ، وهو -أي ما قدمناه- في نفس الوقت الذي يعدّ فيه للمستقبل يستفيد من كل ما يمكن أن يعطيه الحاضر على الصعيد العلمي والفكري ، وعلى صعيد التخطيط وكل صعيد

ولا بدّ أن نؤكد هنا أن تكوين الرجال والأجهزة الاختصاصية ، ورسم المخططات الإسلامية مهمة تاريخية من أخطر المهمات في هذا العصر ، وأن النهوض بها خدمة تاريخية حاسمة للإسلام في كل قطر من أقطاره ، وخطوة لا بدّ

منها إذا أردنا ألا ينحسر الإسلام من حياتنا وحياة العالم ، وكنّا صادقين في قولنا : إننا نريد إقامة الحياة الإســـلامية والحكم الإسلامي

(*) كتب الأخ عصام العطار هذه الكلمة : (إقامة الحياة الإسلامية والحكم الإسلامي) سنة ١٩٥٩م .. ونشرتها (الرائـــد) في عـــددها السادس الصادر في ذي الحجة ١٣٩٣هـ – كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣م